قضية المخطوفين والحل السياسي

مرة جديدة ، وامام اتفاق جديد - قديم يطوي اهالي المخطوفين صفحة متقدمة من صفحات تحركهم العادل لكشف تفاصيل فصل مهم من فصول الحرب الاهلية في لبنان .

فبعد اعتصام اقفل خلاله اهالي المخطوفين المعابر بين شطري العاصمة طوال اسبوع كامل ، قرر مجلس الوزراء احياء عمل لجنة تقصي الحقائق مع تحديد مهماتها بشكل ادق ، لجهة تنفيذ اطلاق سراح جميع المخطوفين الاحياء واجراء كشف على الاماكن التي يتردد عن وجود محتجزين فيها وبطريقة المباغتة ، على ان تشارك لجنة التقصي في عملها ، لجنة تمثل اهالي المخطوفين و « القوات اللبنانية» وحركة « امل» والحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي كما اضيف الى مهمات اللجنة تقديم المساعدة الاجتماعية الى اهالي المخطوفين عند انتهاء عملها .

وجاء الاتفاق بين لجنة تقصي الحقائق ولجنة اهالي المخطوفين على تحديد موعد اقصاه شهرا من تاريخ اعلان الاتفاق لحل القضية بشكل جذري ، ليطرح السؤال :

هل يعني الاتفاق الجديد ان العمل الجدي بدأ فعلا لايجاد حل نهائي وجذري لقضية المخطوفين ، واقفال ملف من الملفات الشائكة في الحرب اللبنانية ، واعلان نتائج هذا الحل مهما كانت قاسية ؟

مصادر اللجان السابقة ولجنة اهالي المخطوفين تشير الى ان كل ما اذيع واعلن حتى الآن حول قضية المخطوفين لا يبشر بحل سعيد لهذه القضية ،ويستشهدون بسلسلة مواقف - مؤشرات إتخذت مؤخراً من قبل معظم المعنيين بالقضية :

- رفض مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد القبول بتسلم ٧٢ مخطوفا لدى « القوات اللبنانية» في مقابل التدخل واقفال ملف قضية المخطوفين في دار الفتوى .

- التصريحات الواضحة التي اطلقها اكثر من مسؤول مؤخرا والتي تدعو الى « موقف جريء» في اعلان الحقائق وتحمل المسؤولية والبحث بالتعويض على اهالي المخطوفين» ، وهذا يستدعي السؤال عن مضمون الموقف الجريء الذي يطالب المسؤولون به ؟.

- الموقف الايجابي والمتعاطف الذي اتخذته لجنة اهالي المخطوفين في المنطقة الشرقية برعاية من قبل البطريرك الماروني الكاردينال مارانطونيوس بطرس خريش في محاولة لاحتواء القضية في المنطقة الغربية ، انسانيا وعاطفيا ، بعد سلسلة مواقف سياسية سلبية بتحريك من «القوات اللبنانية» تمثلت بقطع الطرقات واحتلال مبنى التلفزيون(الحازمية) ، والمطالبة بضحايا حرب الجبل .. احياء ، في مقابل اطلاق المحتجزين الاحياء في المنطقة الشرقية (!)

- ارقام تسربت عن مصادر الصليب الاحمر الدولي اثر زيارات قام بها الى المعتقلات في المنطقتين الشرقية والغربية وفي مختلف الزيارات لم يتجاوز العدد الـ ١٢٠ مخطوفا ، ولم يتدن عن الـ ٧٢ مخطوفا .

- عدم تنفيذ اية عملية مباغتة لاي مركز اعتقال محتمل رغم اشتراط ذلك في اكثر من لجنة ؟

- بعد ان كانت لجنة الاهالي تطالب طوال تحركها الماضي باطلاق جميع المخطوفين ، اقتصر الحديث خلال التحرك الاخير على كشف مصير المخطوفين .

- تعقد القضية مؤخرا ووصولها الى طريق مسدود رغم تشكيل سلسلة لجان ، والصمت الذي لف القيمين على هذه اللجان رغم انهم عرفوا بالجرأة والصدق والصراحة .

هذه المواقف - المؤشرات تستدعي اعادة طرح السؤال السابق على الشكل الآتي :

هل تكون اللجنة الاخيرة التي شكلت بمشاركة مختلف الاطراف المعنية هي لجنة الحل ام لجنة طرح المشكلة بوضوح وصراحة ، والزام الاطراف جميعا ايجاد الحل النهائي ، الموضوعي والانساني ، للقضية ؟

ان تاريخ الحروب الاهلية في العالم يشير الى ان اكثر من دولة مرت في ظروف مشابهة لقضية المخطوفين والمفقودين ، امكن تجاوزها بعد الاتفاق على الحل السياسي ، وذلك باعتبار جميع المفقودين شهداء للوطن ، ومعاملة اسر الشهداء بشكل مميز على الصعيدين المادي والمعنوي .

لقد شهد القرن العشرون حروبا اهلية عدة ، وفي هذه الحروب ولا سيما في الاتحاد السوفياتي (الحرب الاهلية الروسية ١٩١٨ - ١٩٢٢) ، حيث فقد عشرات الالوف من الاشخاص ، اعتبر المفقودون شهداء واسرهم تتمتع حتى اليوم بامتيازات حزبية ومعنوية عدة ، فالافضلية بدخول الجيش مثلا تعود للشخص الذي ينحدر من اسرة شهيد ، والاوسمة التي منحت للشهداء هي بالنسبة لاسرهم بمثابة « جواز مرور» يسمح لهم بحل اكثر من مشكلة قد تعترضهم .

الا ان هذا لا يعني ان التوصل الى حل جذري لقضية المخطوفين والمفقودين التي لم تخل منها اية حرب اهلية ،يمكن ان يتم بهذه البساطة ، فقضية المفقودين في التشيلي ما زالت تفرض نفسها على الوضع السياسي في البلاد منذ انقلاب ١١ ايلول ١٩٧٣ ، العسكري ، والسبب في ذلك ان عدم الاستقرار الذي تعيشه التشيلي منذ ذلك التاريخ لم يسمح حتى اليوم بالبحث عن اي حل للمشكلة .

وفي حال الوصول الى الطريق المسدود ، يضطر بعض الدول الى اللجوء الى القانون الدولي الذي يهتم ايضا ، فيما يتعلق بالحرب الاهلية ،بمسالة التعويضات ، فيطبقون على مواطنيهم ، ما جاء فيه لجهة التعويض على الاشخاص الاجانب او المؤسسات الاجنبية .

ويشير المهتمون بقضية المفقودين والمخطوفين ، الى ثلاث حالات في القانون الدولي يمكن التوقف عندها ، وهي :

- ان تكون الخسائر في الارواح وفي الممتلكات ناشئة عن المعارك وحدها ، من دون ان تتحدد مسؤولية فريق من الفرقاء المتحاربين عن الاضرار الواقعة ، وتعتبر هذه الحالة من حالات القوة القاهرة التي لا يجري التعويض عنها .

- ان تكون الاضرار ناشئة عن تدابير اتخذتها الحكومة النظامية او حلفاؤها في الحرب الاهلية ضد املاك او اشخاص (مثال ذلك تدمير المباني او المنشآت من دون ان تكون هنالك دواعي عسكرية حقيقية ، الحوادث التي تؤدي الى قتل الاشخاص من دون ان تكون هنالك معركة حربية ، عمليات النهب والسلب ، الاعتداء الجسمي على الاشخاص ... الخ) ، وفي هذه الحالة تعتبر الحكومة مسؤولة .

- ان تكون الاضرار ناجمة عن تدابير اتخذها الثوار ،

وفي هذه الحالة يفرق الاجتهاد في القانون الدولي بين حالتين :

١ - اذا قهر الثوار لا تكون الدولة (الحكومة النظامية) مسؤولة عن التعويض عن الاضرار الا اذا ثبت ان الحكومة كانت مقصرة في في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه الاضرار ، او ان الحكومة اصدرت قانونا بالعفو العام عن الثائرين ، وفي هاتين الحالتين تلتزم الدولة (الحكومة النظامية) بتعويض المتضررين من اعمال الثوار .

٢ - اذا انتصر الثوار وزالت الحكومة النظامية ، فتقع المسؤولية عندئذ على الدولة التي يسيطر عليها الثوار ، ويعتبر الفقه الدولي الثوار المنتصرين ، بسبب انتصارهم وحدهم ممثلين لارادة الامة منذ قيام الحرب الاهلية ، وبالتالي فهم مسؤولون عن التدابير التي اتخذوها خلال الحرب الاهلية وعليهم تعويض المتضررين.

ان الذين يشيرون الى البحث عن حلول لقضية المخطوفين والمفقودين في تجارب من سبقنا في الحروب الاهلية يؤكدون ان الحالة اللبنانية استثنائية ، والحل يجب ان يكون استثنائيا ، فالتوافق بين الاطراف المتنازعة سيفرض توافقا في حل قضية المخطوفين ، باطلاق الاحياء واعتبار الاموات شهداء والتعويض على اسرهم ، من قبل الحكومة .

كما يؤكدون ان الاعلان عن اية نهاية غير سعيدة لقضية المفقودين ، تسبق الحل السياسي في البلاد ، من شأنه ان ينسف اكثر من مرحلة سياسية وامنية تم التوافق عليها حتى الآن ،

فهل اقتربنا من اتفاق سياسي جديد ،على الصعيد الداخلي ، يتضمن حلا جذريا لقضية المخطوفين والمفقودين ؟

غسان حبال